التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان

د. حمدي فؤاد علي

لبنان بلد صغير تبلغ مساحته عشرة آلاف كيلو متر مربع ، بلغ عدد سكانه عام ١٩٧٠ حوالي المليونين وسبعمائة ألف نسمة يتزايدون سنويا بمعدل ٢،٧ بالمائة ، اما الدخل القومي فيبلغ حوالي ٤.٧٩٥.٠٠٠ مليون ليرة لبنانية ويزيد بنسبة ٧ بالمائة سنويا ، ومن المميزات الخاصة بالاقتصاد اللبناني كون حوالي ثلثي دخله القومي ناتجا عن قطاع الخدمات مما يضفي على البلد طابع التقدم بينما هو في الواقع لا يزال ضمن البلدان المتخلفة طبقا للعرف الدولي ٠٠ حيث الصناعة والزراعة لا زالتا في طور الانماء ٠ وقد ارتبط نمو قطاع الخدمات بعدة عوامل ٠٠ منها فقر لبنان الى الموارد الطبيعية ، ووضعه السياحي وطبيعة مناخه التي تجذب اليه العديد من السياح والتي تجعل منه مركزا للخدمات ٠ بالاضافة الى ذلك فان اتباع لبنان نظام الاقتصاد الحر قد عزز فيه النزعة الى سيطرة قطاع الخدمات وشجع العديد من اصحاب الرساميل ان يودعوا اموالهم في مصارفه ٠

وبنتيجة سيطرة قطاع الخدمات على الاقتصاد اللبناني ضعفت القطاعات الاخرى وخاصة القطاع الصناعي حيث بلغ ناتج هذا القطاع ١٣،٦ بالمائة من مجموع الدخل القومي في عام ١٩٧٠ وهذه النسبة لم تتغير تغيرا جذريا على مر السنين رغم كون الصناعة من اسرع القطاعات نموا في لبنان ورغم ان الحكومة في خطتها الاخيرة قد حددت لها زيادة تتراوح بين ٩ و ١٠ بالمائة ـ مقابل ٤ـ٥ بالمائة للزراعة ، و٦ بالمائة للبناء ، و ٦ـ٧ بالمائة للمواصلات والخدمات ٠ اما الصادرات الصناعية فقد تراوحت تقديرات نموها بين ١١ و ١٣ بالمائة لسنوات الخطة الثانية للتنمية ٠

من اهم الاساليب التي تتبعها الحكومة لتشجيع الصناعة اعتماد الحماية الجمركية ٠ ولكن بما ان لبنان يعتمد الاقتصاد الحر ، فان التعرفة الجمركية على الواردات تبقى منخفضة نسبة الى بقية البلدان المتخلفة وتتراوح بين ١ و ٧٠ بالمائة بمعدل متوسط يبلغ ٢٥ بالمائة من القيمة ٠ وتشكل هذه الرسوم ايضا المصدر الرئيسي لواردات الخزينة ، حيث انها تعادل ثلث المجموع العام ٠ وهكذا فان الرسوم الجمركية تشكل نقطة هامة بالنسبة للتجارة والصناعة ولعائدات الخزينة والانماء ٠ ويدور محور هذا البحث على دراسة هيكل الحماية الجمركية في لبنان وتاثيرها على الصناعة والانماء ٠ وتقسم هذه الدراسة الى ثلاثة اقسام ٠ يعالج القسم الاول البيئة الصناعية في لبنان بصورة مقتضبة ٠ ويعالج القسم الثاني هيكل الحماية الجمركية والسياسة الصناعية في لبنان ، بينما يعالج القسم الثالث العلاقات بين الحماية الجمركية والاهداف الاقتصادية في لبنان ، والسياسة التجارية المترتبة عليها ٠

البيئة الصناعية في لبنان ـ الموارد الصناعية والحوافز :

تعتمد الصناعة في لبنان الى حد كبير على القطاع الخاص وقد نمت نموا مطردا في السنين الاخيرة ٠ فقد ازداد ما تنتجه من القيمة المضافة من حوالي ١٤١ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٥٠ الى ٦٦١.٢ مليون ليرة في عام ١٩٧٠ ٠ او ما يقارب ٤.٧ امثال ٠ اما اهم العوامل التي تؤثر على الصناعة اللبنانية فهي :

اولا : الموارد الطبيعية ـ فلبنان يفتقر الى العديد من الثروات الزراعية والمعدنية ، اما

★ دكتور حمدي فؤاد علي ـ استاذ ادارة الاعمال الزائر بكلية ادارة الاعمال بالجامعة اللبنانية ٠

مساحة الارض الصالحة للزراعة فتشكل ٣٠ بالمائة من مجموع مساحة لبنان ، لا يزرع منها سوى الثلاثة ارباع · واما الثروات المعدنية فهي ضئيلة جدا ولا تتعدى بعض خامات الحديد والفوسفات ، ولذا يفتقر لبنان الى وجود الصناعات الثقيلة . ويعتمد على استيراد الآلات وبعض المواد الاولية · اما موارد الطاقة فيسهل الحصول عليها لتوفر الماء او لسهولة استيراد النفط ·

ثانيا : الخصائص السكانية ـ فهذه لها تاثيرها على السوق التجاري وعوامل الانتاج فقلة عدد سكان لبنان وتفضيل الاغلبية العمل في مجال الخدمات . وعدم وفرة الكفاءات الصناعية نظرا لقلة المدارس المهنية،وهذا ما يفسر تدني الانتاجية الصناعية للعامل مقارنة بانتاجية العامل الغربي، ويزيدفي ضيق المجال الصناعي·كماان عدم توازن توزيع الدخل ووجود عدد كبير من الاجانب ، وتفضيل الاغلبية للمصنوعات الاجنبية يزيد من ضيق الاسواق في وجه الصناعة المحلية وبالاضافة الى ذلك فان العقلية التجارية للعديد من الصناعيين تجعلهم يبغون الكسب السريع بدلا من التخطيط لاجال طويلة . وهذا ما يتعارض مع المتطلبات الصناعية · والحقيقة ان معظم الصناعات في لبنان كانت امتدادا للخدمات بشكل أو آخر عند نشأتها ·

ثالثا : الميزان التجاري ـ يتميز في لبنان بعجز دائم بسبب ازدياد الواردات وقلة الصادرات . ولكن ارتفاع نسبة الخدمات مع تدفق الرساميل الطويلة الامد عدل الميزان التجاري لصالح لبنان · الا ان تفضيل المراكز المالية للقروض القصيرة الامد حد من امكانات استخدام القروض الطويلة الامد في الصناعة · لذلك انشيء حديثا بنك التنمية بمشاركة من الحكومة والقطاع المصرفي الخاص هدفه امداد القطاع الصناعي بقروض طويلة الاجل ·

رابعا : السياسة الاقتصادية ـ ان اتباع لبنان لنظام الاقتصاد الحر قد القى بعاتق التصنيع على القطاع الخاص ، وفتح مجالا واسعا امام المنافسة الاجنبية للمصنوعات المحلية، مما اضعف مركزها في السوق المحلي . ولكن في الوقت نفسه يدفع بها الى رفع انتاجها ومستواه بسبب التطورات التكنولوجية ، اسوة بالصناعات الاجنبية ·

خامسا ـ الحوافز الصناعية والحماية المتوفرة للصناعةـ رغم ان الصناعة اللبنانية هي بمعظمها بين ايدي القطاع الخاص ، الا ان الحكومة تهتم اهتماما متزايدا بتطويرها وحمايتها كما يظهر من خطتي التنمية للاعوام ١٩٦٥/١٩٦٩ و ١٩٧٢/ ١٩٧٦ وخاصة الثانية والتي غايتها مساعدة الصناعة وذلك بانشاء بنك للانماء الصناعي يتولى دراسة المشاريع الصالحة للتطبيق ومن العون المالي والدراسات للمشاريع الصناعية التي ستقام · وبالاضافة الى ذلك فقد احدثت الحكومة وزارة للصناعة بدلا من دائرة الصناعة السابقة ومهمتها القيام بالدراسات والارشادات من اجل انشاء وتطوير مختلف الصناعات · اما الحوافز والحمايات التي توفرها الدولة للصناعة فهي على نوعين :

١ ـ مشجعات ضريبية ·
٢ ـ حمايات واعفاءات جمركية ·

اما المشجعات الضريبية فهي تمنح للصناعات التي تنتج سلعا لا مثيل لها في لبنان بكميات تفي حاجة السوق المحلي . وتكون هذه المشجعات بشكل اعفاء من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات للصناعات المذكورة اعلاه شرط ان لا يقل راسمالها عن المليون ليرة لبنانية . وان يكون مجموع ما تدفعه من رواتب للعمال اللبنانيين لا يقل عن ١٥٠٫٠٠٠ ل·ل ويكون الاعفاء لمدة عشر سنوات اذا ما أنشئت هذه الصناعات في مناطق مختلفة· بالاضافة الى هذه المشجعات الضريبية ، هناك التشجيع المتمثل في انشاء بنك الانماء المذكور اعلاه والذي يضم القطاعين العام والخاص ·

بالرغم من هذه المشجعات تبقى الحمايات والاعفاءات الجمركية الحافز الاساسي لتشجيع الصناعة في لبنان ، رغم ان لبنان بكونه يتبع النظام الحر يضطر الى ابقاء الرسوم الجمركية على درجة منخفضة ، ورغم ان الرسوم الجمركية في لبنان وضعت في الاساس لتشكل موردا للخزينة · وقد اتخذت الحكومة اللبنانية بضع خطوات في هذا السبيل منها :

١ ـ اعفاء معظم المواد الاولية والآلات من الرسوم الجمركية وفرض اجازات مسبقة على استيراد الآلات ·

٢ ـ اخضاع المنتوجات الصناعية المستوردة الى رسوم مرتفعة ، وفي بعض الاحيان الى اجازات مسبقة وكوتات ·

٣ ـ اعفاء بعض الموارد الاولية من الرسوم شرط اعادة تصديرها بعد ادخال درجة من التصنيع عليها في لبنان ٠

٤ ـ اصدار عدة قرارات ضد سياسة الإغراق (عام ١٩٦٧) تفرض بموجبها رسوم اضافية على البضائع التي تطرح في الاسواق اللبنانية بسعر يقل عن سعر الجملة في بلد المنشأ او تلك التي يقل سعرها عن سعر الكلفة زائد مقدار من الربح ، والهدف من هذا الاجراء حماية الصناعة اللبنانية من المنافسة غير المشروعة ٠

هيكل الحماية الجمركية وسياسة التصنيع في لبنان

من افضل الوسائل لتشجيع الصناعة المحلية هي في منحها الحماية الجمركية ، وهذه الحماية موفرة لمعظم الصناعات في لبنان ، ولكي تحصل احدى الصناعات المحلية عليها يجب ان تقدم طلبا بذلك دائرة الصناعة ، يكون حائزا على الشروط التالية :

١ ـ ان يكون المصنع ناجحا وقابلا للاستمرار ٠

٢ ـ ان تقر الحكومة اللبنانية بجودة انتاجه ٠

٣ ـ اعتدال الاسعار ٠

٤ ـ على المصنع ان يتثبت انه بحاجة للحماية ، لذا يجب عليه ان يكون قد باشر الانتاج لمدة سنة تقريبا ٠ وبالاضافة الى ذلك تطلب الحكومة الكشف على اساليب الانتاج ، الآليات المستعملة ، كلفة الانتاج وجودته ٠

٥ ـ على المصنع ان ينتج بطاقة تكفي لاشباع طلبات السوق المحلي او على الاقل قسما كبيرا منه ٠

بعد القيام بتحليل واف للشروط المدرجة اعلاه تقرر دائرة الصناعة بالتعاون مع المصلحة العليا للجمارك نوع الحماية ومقدارها التي ستمنح للصناعة التي قدمت طلبا بذلك ٠ وتعفى عادة المواد الاولية الوسيطة من الرسوم كخطوة اولى ، واذا لم يكف هذا الاعفاء ، ترفع الرسوم الجمركية على البضائع المنافسة لتلك الصناعة الوطنية،ولا تقوم بخطوة كهذه الا بعد مقارنة نتائج الحماية على الصناعة الوطنية من جهة ، وعلى حاجات الخزينة وقطاع الخدمات الذي يتطلب رسوما منخفضة من اجل تلبية حاجة السواح الى البضائع الاجنبية من جهة اخرى ٠ وتمنح الحماية على اساس العلاقة بين كلفة الانتاج المحلي واسعار البضائع المستوردة ٠ وعادة ما يشكل الفرق بينهما اساسا للتعرفة على البضائع المستوردة ٠

يتلخص مما ورد اعلاه ان رسم السياسة الجمركية يتأثر بعدة عوامل هي :

١ ـ ان وضع التعريفة يتم كل مرة على حدة ، لذلك هنالك مجال واسع لضغط بعض الافراد والجماعات لحماية مصالحهم الذاتية ٠

٢ ـ عند وضع الحماية دائما يأخذ في الاعتبار حاجات الخزينة وسياسة الدولة في اتباع التجارة الحرة ٠

٣ ـ بما ان الحماية تمنح على اساس فرق الاسعار بين البضائع الاجنبية والمحلية فنادرا ما يؤخذ في الاعتبار مقدار اسهام كل صناعة في انعاش الاقتصاد القومي وفي تحقيق الاهداف الاقتصادية ٠

وفيما يلي سنبحث في تاثير هذه العوامل وانعكاساتها على الهيكل التعريفي من ناحية واستراتيجية التصنيع والاهداف الاقتصادية القومية المحددة في خطة التنمية من ناحية اخرى لنرى الى اي مدى يجب تبديل سياسة الحماية حتى تتفق مع الاهداف الاقتصادية العامة ٠

الهيكل التعريفي والحماية الفعلية

يقصد بهيكل التعريفة الجمركية الدرجات المختلفة من التعريفات الجمركية التي تمنح للبضائع المستوردة التي تنافس الانتاج المحلي ٠ وتسمى ايضا «الحماية الاسمية» ، وتقاس كنسبة بين مجموع التعريفات المفروضة ، وقيمة المستوردات الاجمالية ٠ اما « الحماية الفعلية » فتعرف بدرجة الحماية الممنوحة للقيمة المضافة في الصناعة وذلك عن طريق شبكة الرسوم الجمركية والضرائب على الناتج الوسيط والنهائي ٠ وتقاس « الحماية الفعلية » كنسبة بين الاعانة الصافيةوالقيمة المضافة في الصناعة٠ وتستخدم بنسبة الحماية الفعلية كمقياس معتمد في احتساب درجة الحماية المقدمة للصناعة المحلية تجاه المنافسة الاجنبية ٠ وليس من الضروري ان تتعادل الحماية الاسمية والحماية

هيـــكل « الحماية الاسمية » « والحمايـة الفعلية » للصناعـــات اللبنانية ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠ ٠

	الواردات الاستهلاكية	التعرفة الجمركية على الاستهلاك النهائي	النسبة المئوية للحماية الاسمية	القيمة المضافة بالاسعار المحلية	القيمة المضافة بالاسعار العالمية	النسبة المئوية للحماية الفعلية
المنتوجات الزراعية والغذائية	٦٥٤ر٧٣١	١١٦ر٦٤٢	١٧ر٨	١ر٠٣٨ر٤٠٠	٧٩١ر٣٤٩	٣٣ر٠
الحياكة والنسيج والملبوسات	٧٣٠ر٧٨٧	٢٢٥ر٢٤٨	٣٠ر٨	٧٥٥ر٧٠٠	٥٢٢ر٤٥٢	٤٥ر٦
المعادن الغير حديدية	٧٦ر٧٤٨	١٨ر٢٠٨	٢٣ر٧	٥٣٤ر٧٠٠	٤٣٦ر٤٠٠	٤٢ر٧
معادن واليات	٧٠٥ر٧٠٧	١٦٣ر٥١٢	٢٣ر٢	٤٨٧ر٥٠٠	٣٥٩ر٩٨٢	٣٥ر٩
ورق مطاط ومواد كيمائية	٥٣١ر٨٨٧	٥٣ر٥٦١	١٠ر١	٤٠٢ر٦٠٠	٣٦١ر٠٠٦	١٤ر١
مفروشات	٧ر١٠١	٣ر٦٧٤	٥١ر٧	٢٨١ر٧٠٠	١٥٢ر٠٣٨	١٢٣ر٧
مصنوعات مختلفة	٢٥٨ر٧٢٠	١٦ر٣	١٩٩ر٨٠٠	١٧٣ر٨٦٨	٩ر٢	
المجمـــوع :	٢ر٩٦٥ر٧٧٢	٦٢٣ر١٠٨	٢١ر٠	٣ر٧٠٠ر٤٥٠	٢ر٧٧٠ر١٠٦	٣٣ر٦

المصدر : حسابات الدخل القومي للجمهوريـــة اللبنانيـــة (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠) ٠

الفعلية ، الا ان تعادلهما يدل على تناسق الهيكل التعريفي وسياسة الحماية · ويمكن احتساب الحماية الفعلية من خلال الحماية الاسمية وذلك بتعديل القيمة المضافة والرسوم الجمركية على المستوردات الوسيطة ، والحماية المعطاة للمنتوجات المحلية الوسيطة ·

والجدول رقم (١) يبين الحماية الاسمية والفعلية للصناعات اللبنانية (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠) ويلاحظ ان الحماية الفعلية اعلى من الحماية الاسمية الا في حالة الصناعات الاستخراجية غير المعدنية · كذلك فان اعلى معدل للحماية هو المعدل الساري لصناعات المفروشات حيث ان قيمة الحماية اعلى من القيمة المضافة في هذه الصناعة · وقد كان معامل الارتباط بين نوعي الحماية هو ٩٥ر٠ بمعنى ان كلا من السياستين متناسقتان مع بعضهما البعض · ويرجع هذا التناسق الى اعتماد معظم الصناعات اللبنانية على الواردات اساسا ، وان معظم هذه الواردات تدفع عليها ضرائب جمركية بسيطة جدا لا تتعدى الواحد او الاثنين في المائة من القيمة ·

استراتيجية التصنيع في لبنان :

ترمز استراتيجية التصنيع الى الاسلوب الاساسي المعتمد لتنمية الصناعة · وهنالك اسلوبان اساسيان لذلك :

١ ـ سياسة احلال الواردات
Import Substitution

٢ ـ سياسة تشجيع الصادرات
Export Promotion

اما سياسة احلال الواردات فهي المتبعة غالبا في البلاد المتخلفة بسبب سهولة تطبيقها ، وتعمل هذه السياسة على الحد من الاستهلاك للبضائع الاجنبية ومحاولة تشجيع صناعة وطنية بديلة لها · اما سياسة تشجيع الصادرات فهي على العكس من ذلك منفتحة على العالم الخارجي وتهدف الى تشجيع الصناعات المحلية وتسويقها عالميا ·

نظرا لتمتع لبنان باقتصاد حر وبكونه يضع التعريفات الجمركية وفقا لكل طلب على حدة ، وبسبب تفضيل المستهلكين للبضائع الاجنبية كان له الاثر الكبير على سياسته التصنيعية · فبينما بلغ الانتاج النهائي للاستهلاك المحلي ٧٣،٢ بالمائة من مجموع الانتاج · فان حصة الصناعة اللبنانية في السوق المحلي لا تتعدى ٥٨،٨ بالمائة · (راجع جدول (٢)) ومما يفسر تدني الطلب على المنتوجات اللبنانية سياسة الاقتصاد الحر التي تتبعها الحكومة ، وجود عدد كبير من الاجانب بالاضافة الى ان الصناعة اللبنانية ليست بالمستوى الذي يكفل لها اعجاب المستهلك ·

اما الصادرات الصناعية اللبنانية فقد نمت بسرعة في السنوات السبع الماضية فقد ازدادت كمية الصادرات من ١٤٧،٢ مليون ليرة لبنانية في عام ١٩٦٤ الى ٤٧٩،٦ مليون ليرة لبنانية في عام ١٩٧٠ ومعظم هذه الصادرات او حوالي ٨٠ بالمائة منها تتوجه الى البلاد العربية المجاورة ، وتخضع لتخفيضات جمركية متفق عليها بين البلاد العربية طبقا لاتفاقية عام ١٩٥٣ او طبقا لاتفاقيات ثنائية ، والتي تنص على تخفيضات تتراوح بين ٢٥ و١٠٠ بالمائة ، بالاضافة الى الغاء الاجازات المسبقة والكوتات ، او تخفيضها · من هذه الزاوية يمكن اعتبار الصناعة اللبنانية بديلة للواردات بما ان الصادرات في معظمها تتمتع بحماية بواسطة المعاهدات التجارية ·

ان تحليل العلاقات بين هيكل الحماية الفعلية وحصة الانتاج الصناعي في السوق المحلي قد اعطى معامل ارتباط ٠،٦٦ وعندما قورنت الحماية الفعلية بالنسبة المئوية من الناتج النهائي للسوق المحلي أصبح معامل الارتباط ٠،٤٥ ومعظم هذا الارتباط سببه الحماية المعطاة لصناعة المفروشات ، والتي تسببت في سيطرتها على السوق المحلي اي ٩٧،٢ بالمائة، وعندما استثنيت صناعة المفروشات من الاحصاءات هبط معامل الارتباط الى ٠،١٧ بالمائة بالنسبة لحصته في السوق المحلي ، والى ٠،٢٢ بالنسبة للناتج في الاستهلاك المحلي · وهكذا اذا ما استثنينا صناعة المفروشات ، فان هيكل الحماية الجمركية في لبنان لا يؤثر على استراتيجية التصنيع ·

السياسة الجمركية والاهداف القومية في لبنان

لقد حددت الخطة الثالثة للتنمية (١٩٧٢/ ١٩٧٦) الاهداف القومية بما يلي :

١ ـ رفع مستوى الدخل القومي بمعدل ٧ بالمائة سنويا ، وتحقيق مستوى اعلى لدخل الفرد يبلغ نسبة زيادته السنوية ٤،٢ بالمائة في الاسعار·

الثابتة ٠

٢ ـ تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث تكفل للصناعة والزراعة التقدم السريع ٠

٣ ـ زيادة فرص العمل ٠

٤ ـ تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ٠

٥ ـ تصغير الفجوة بين دخل الافراد ودخل المناطق ٠

ان المثال الافضل في رسم السياسة الجمركية هي في تفضيل وتشجيع الصناعات التي تساعد في تحقيق هذه الاهداف فعلى سبيل المثال يجب عدم اعطاء الحماية لتلك الصناعات التي تتطلب الكثير من النقد الاجنبي بما انها تزيد في عدم توازن ميزان المدفوعات مثلا ٠

وفيما يلي سنبحث في نسبة التوازن بين هيكل الرسوم الجمركية والاهداف القومية ،وذلك بعد ان تترجم عمليا الاهداف في مؤشرات صناعية ٠

المؤشرات الصناعية للاهداف القومية :

بالنسبة للقطاع الصناعي يمكننا ترجمة الاهدف القومية المعلنة في الخطة الثانية الى الاعتبارات التالية :

أ ـ الاسهام في تنمية القطاع الصناعي ٠

ب ـ الاسهام في توفير النقد الاجنبي ٠

ج ـ الاسهام في العمالة ٠

اولا ـ الاسهام في تنمية القطاع الصناعي ٠

يقاس بواسطة رقم قياسي مؤلف من ثلاثة متغيرات :

١ ـ حجم القيمة المضافة لكل صناعة كنسبة مئوية من مجموع القيمة المضافة في القطاع الصناعي كله (س١) ٠

٢ ـ القيمة المضافة بالنسبة للدخل القومي (س٢) ٠

٣ ـ الرقم القياسي لنمو القيمة المضافة في القطاع الصناعي بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٠ (س٣) . وهكذا يكون الرقم القياسي الذي يقيس الاسهام في تنمية القطاع الصناعي كما يلي :

$$أ = س_1 \ س_2 \ س_3$$

(انظر جدول رقم (٣) ٠

ثانيا : الاسهام في توفير النقد الاجنبي ـ

لقد اعتمدت خطة التنمية هذا المقياس رغم وجود فائض في ميزان المدفوعات وذلك بسبب حساسية هذا الفائض ، وبسبب العجز في الميزان التجاري اما قياس المتغيرات فيكون اما بقية النقد الاجنبي المطلوب توفرها للقيمة المضافة في الصناعة او بدرجة اعتماد الناتج النهائي على المواد المستوردة ٠ ويكون قياس المتغير الاول بنسبة الواردات الكلية للقيمة المضافة في الصناعة ٠ وكلما ارتفت هذه النسبة كان ذلك دليلا على ان الصناعة تتطلب المزيد من النقد الاجنبي ، وقل اسهامها في تحقيق الهدف القومي ٠ وعندما تطرح الصادرات من مجموع الواردات يبقى لدينا المتطلبات الصافية منالنقد الاجنبي لحاجات القيمة المضافة فيالصناعة (راجع جدول(١٤))٠

اما قياس المتغير الثاني فيكون لجميعالواردات

الوسيطة مباشرة او غير مباشرة بعد ان تطرح منها الواردات غير المباشرة لصالح الصناعات الاخرى ٠ وعندما تقسم مجموع المستوردات على قيمة الناتج الصناعي مقوما بالاسعار العالمية يتبين لنا حاجة الصناعة للواردات الاجنبية ٠ ويجب ان يزيد الناتج عن الواحد ، والا من الافضل ان نستورد المنتوج بكامله ٠ واذا ما طرحت النتيجة من واحد (في حال كونها اقل من واحد) تكون النتيجة المتبقية هي مدى اسهام الموارد المحلية في مجموع الانتاج ٠

جدول رقم (٣)

القيمة المضافة ، الانتاج الصناعي ونسبة اسهامهما في النمو الصناعي ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠ ٠

	القيمة المضافة بالسعر المحلي	حصة القيمة المضافة	الانتاج الصناعي بالسعر المحلي	القيمة المضافة للانتاج المحلي	الرقم القياسي للقيمة المضافة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠	الاسهام في الانماء الصناعي
المنتوجات الزراعية والغذائية	١ر٠٣٨ر٤٠٠	٢٨ر٠	٣ر٢٥٤ر٤٠٠	٣٣ر٠	١٤٦ر٤	١٤٥ر٣
الحياكة ـ النسيج والملبوسات	٧٥٥ر٧٠٠	٢٠ر٤	١ر٨٥٨ر٠٠٠	٤٠ر٧	١٥٦ر٦	١٣٠ر٣
المعادن الغير حديدية	٥٣٤ر٧٠٠	١٤ر٥	٩٥٩ر٠٠٠	٥٥ر٨	١٦٩ر٥	١٣٧ر٢
معادن وآليات	٤٨٧ر٥٠٠	١٣ر٢	١ر٢٠٧ر٣٠٠	٤٠ر٤	١٦٩ر٠	٩٠ر١
ورق مطاط ومواد كيمائية	٥٠٢ر٦٠٠	١٠ر٩	١ر٠٩٧ر٧٠٠	٤٥ر٩	٢٠٧ر٨	١٠٤ر٠
مفروشات	٢٨١ر٧٠٠	٧ر٦	٦٠٨ر٢٠٠	٤٦ر٣	١٤٢ر٩	٥٠ر٣
صناعات مختلفة	١٩٩ر٨٠٠	٥ر٤	٥١٧ر٢٠٠	٣٨ر٧	١٥٩ر١	٣٣ر٣
المجمـــوع :	٣ر٨٠٠ر٤٠٠	١٠٠ر٠	٩ر٥٠١ر١٠٠	٤٠ر٠	١٦١ر٠	ـ

المصدر : حسابات الدخل القومي للجمهوريـــة اللبنانيـــة (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠) ٠

جدول رقم (٤)

متطلبات القيمة المضافة مـن النقداالاجنبـي وقيمة الانتـــاج للاستهلاكالنهائي ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠ ٠

	مجموع الواردات للقيمة المضافة	الواردات للقيمة المضافة	الصادرات	النقد الاجنبي للقيمة المضافة	مجموع الواردات للاستهلاك النهائي	الواردات للانتاج النهائي
المنتوجات الزراعية والغذائية	٢٠٩ر٩٠٦	٥ر١١٦	٢٧٥ر٤٠٠	٠ر٩٠	١ر٠٠١ر٢٥٦	٩ر٤٤
الحياكة ـ النسيج والملبوسات	٨٧١ر٨٣١	٤ر١١٥	٣٤٤ر٠٠٠	٨ر٦٩	٧٤٧ر٧٢٢	٠ر٥٩
معادن غير حديدية	١٥٦ر٩٧٠	٨ر٢٨	١٤٦ر٩٠٠	٩ر١	٣٢ر٥٦٨	٢ر٢٢
معادن وآليات	٥٣٧ر٤٥٣	٣ر١١٠	٣١٣ر٤٠٠	٠ر٤٦	٢٤٧ر٤١٧	٤ر٤٠
ورق مطاط ومواد كيمائية	٥٧٠ر٦٢٨	٧ر١٤١	٢٥٤ر٣٠٠	٩ر٧٨	٢٤٠ر٧٨٥	٩ر٣٢
مفروشات	١٠٤ر٢٩٥	٠ر٦٩	٣١ر٢٠٠	٩ر٥٧	١٩٧ر٠٤٤	١ر٧٠
صناعات مختلفة	٣٠٥ر٩٧٣	١ر١٥٣	١٧٢ر٩٠٠	٦ر٦٦	٢٨٠ر٤٥٧	٥ر٦١
المجمـــوع :	٣ر٨٤٧ر٠٥٦	٠ر١٠٤	١ر٥٣٨ر١٠٠	٤ر٦٢	٢ر٧٤٧ر٢٤٩	٠ر٤٨

المصدر : حسابات الدخل القومي للجمهوريـــة اللبنانيـــة (١٩٦٤ ـ١٩٧٠) ٠

جدول رقم (٥)

العدد التقديري للعمال ، نسبتهم المئوية في الصناعة وعلاقاتهم بالقيمة المضافة في الصناعة اللبنانية (١٩٦٤) ٠

	عدد العمال	النسبة المئوية من العمالة الصناعية	عدد العمال الى القيمة المضافة	الرقم القياسي للاسهام في العمالة
المنتوجات الزراعية والغذائية	١٠ر٧٣٣	١٨ر٣	٩ر٠٧	٢٤٢ر٢
الحياكة ـ النسيج والملبوسات	١٦ر١٣٠	٢٧ر٥	١٨ر٧١	٨٠٥ر٧
معادن غير حديدية	٦ر٩٤٤	١١ر٩	١١ر٨٩	٢٣٩ر٨
معادن وآليات	٨ر٤٧٧	١٤ر٥	١٦ر٢١	٣٩٧ر٣
ورق مطاط ومواد كيمائية	٦ر٤٧٢	١٠ر٦	١٦ر٣٤	٣٥٩ر٩
مفروشات	٦ر٥٩٦	١١ر٩	١٩ر٨١	٣٣٦ر٨
صناعات مختلفة	٣ر١٧٨	٥ر٤	١٤ر١٢	١٢١ر٤
المجمـــوع :	٥٨ر٥٣٠	١٠٠ر٠٠	١٤ر٢٦	ـ

المصدر : حسابات الدخل القومي للجمهورية اللبنانية (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠) ٠

ثالثا : الاسهام في خلق فرص العمل ـ مقياس هذا بواسطة رقم قياسي مركب يأخذ في الاعتبار حجم العمالة الصناعية ودرجة اسهام كل صناعة منها ، اما قياس حجم العمالة الصناعية فيكون بواسطة النسبة المئوية لعدد العمال في كل صناعة مقارنة بعدد العمال في القطاع الصناعي ككل ٠ اما درجة اسهام كل صناعة في العمالة فيكون بقياس نسبة العمالة لكل ١٠٠ر٠٠٠ ل٠ل٠ من القيمة المضافة في الصناعة (لمزيد من التفاصيل راجع جدول (٥) ٠

قياس وتحليل العلاقات :

يظهر جدول (٦) الارتباط بين المعدل الفعلي للحماية الجمركية ومؤشرات اسهام الصناعة في تحقيق الاهداف القومية التي نوقشت سابقا وقد احتسب معامل الارتباط مع وبدون صناعة المفروشات ، وذلك كما تتمتع به هذه الصناعة من حماية مرتفعة منذ الستينيات ٠ وبالنسبة لكل الصناعات حازت الحماية على درجة سلبية منخفضة تبلغ ٢٩ر٠ عندما ربطت بالرقم القياسي المرجح لاسهام الصناعة في الدخل القومي ٠ وعندما لم تحتسب صناعة المفروشات انقلب معامل الارتباط الى رقم ايجابي يبلغ ٠،٦٠ ٠ وقد ظهر هذا الفارق بسبب حصة صناعة المفروشات الضئيلة من القيمة المضافة (٧،٦ بالمائة) الامر الذي ادى الى تغير المعامل من رقم ايجابي يبلغ ٠،٧١ بين حصة القيمة المضافة والحماية الفعلية ، الى معامل سلبي يبلغ ٠،١٧ ٠

اما علاقة الحماية الفعلية بالاسهام في توفير النقد الاجنبي فهي ايجابية لكن منخفضة ،وذلك بالنسبة لكلا المتغيرين : المتطلبات من النقد الاجنبي بالنسبة للقيمة المضافة ، وقيمة المستوردات للناتج الاستهلاكي النهائي ٠ وهنا ايضا عملت صناعة المفروشات على جعل الوضع اسوأ حالا بالنسبة للمتغير الثاني بما ان المعامل ارتفع من ٠،١٧ الى ٠،٦٠ ٠ اما معامل الارتباط للاسهام المرجح في العمالة الصناعية فقد ازداد من ٠،٢١ الى ٠،٧٧ لمجموع الصناعات عندما استثنيت صناعة المفروشات ٠ لذلك يمكننا ان نستنتج بان درجة الحماية المعطاة لصناعة المفروشات قد شوهت نموذج العلاقات بين الحماية الجمركية والاهداف القومية ٠ او بتعبير آخر ، ان اسهام صناعة المفروشات في تحقيق الاهداف الوطنية لا تبررها تلك الحماية التي تمنح لها ٠

ويظهر جدول (٧) معامل الارتباط بين الحماية الفعلية وبين تجميعات مختلفة

جدول رقم (٦)

الارتباط بين الحماية الفعليـــة ومؤشرات الاهداف القومية ١٩٦٤ ـ١٩٧٠

	مجموع الصناعات		مجموع الصناعات عـدا صناعـــة المفروشات	
	معامل الارتباط	التشتت المفسر	معامل الارتباط	التشتت المفسر
١ ـ الاسهام في الدخل القومي				
أ ـ حصة القيمة المضافة	١٤ر٠	٠٢ ر٠	٧١ر٠	٥٠ ر٠
ب ـ القيمة المضافة الناتـــج الاجمالي	١٠ر٠	٠١ ر٠	٢٦ر٠	٠٧ ر٠
	٥٦ر٠	٣١ ر٠	٤٧ر٠	٢٢ ر٠
ج ـ معدل النمو				
ـ الاسهام المرجح		٥٨٤ر٠	٦٠ر٠	٣٦ ر٠
٢ ـ الاسهام في توفير النقد الاجنبي		ـ ٢٩ر٠		
أ ـ النقد الاجنبي الصافـــي الذي تحتاجـــه القيمـــة المضافة	ـ	ـ	٠٦ر٠	٠٠٣٦ر٠
ب ـ نسبة الواردات الوسيطـــة للناتج الاستهلاكي النهائي	٦٠ر٠	٣٦ ر٠	١٧ر٠	٠٣ ر٠
٣ ـ الاسهام في العمالة				
أ ـ حصة التوظيف	١٦ر٠	٠٢ ر٠	٩٣ر٠	٨٦ ر٠
ب ـ العمالة للقيمة المضافة	٢٢ر٠	٠٥ ر٠	٥٧ر٠	٣٣ ر٠
ج ـ نسبة النمو	٥٦ر٠	٣١ ر٠	٤٧ر٠	٢٢ ر٠
ـ الاسهام المرجح	٢١ر٠	٠٤٤ر٠	٧٧ر٠	٥٩ ر٠

المصدر : حسابات الدخل القومي للجمهوريـــة اللبنانيـــة (١٩٦٤ ـ١٩٧٠) ٠

جدول رقم (٧)

الارتباط بين الحمايـــة الفعليـــة ومؤشرات الاهداف القومية ١٩٦٤ ـ١٩٧٠

مجموع المتغيرات	مجموع الصناعات		مجموع الصناعات ما عدا صناعـــة المفروشات	
	معامل الارتباط	التشتت المفسر	معامل الارتباط	التشتت المفسر
١ ـ مجموع الاهداف القومية (اسهام في الدخل القـومي ، توفر النقد الاجنبي ، اسهام في العمالة)	٠٦ر٠	٠٤ر٠	٦٧ر٠	٤٤ر٠
٢ ـ الاهداف القومية عدا النقـــد الاجنبي (اسهام في الدخـــل القومي والعمالة) ٠	٢٠ر٠	٠٤ر٠	٧٩ر٠	٦٢ر٠
٣ ـ حصة العمالة والقيمة المضافة	١٠ر٠	٠١ر٠	٩١ر٠	٨٣ر٠
٤ ـ حصة العمالة	١٦ر٠	٠٢ر٠	٩٣ر٠	٨٦ر٠

المصدر : حسابات الدخل القومي للجمهوريـــة اللبنانيـــة (١٩٦٤ ـ١٩٧٠) ٠

للاهداف القومية ، يرتفع هذا المعامل ارتفاعا ملحوظا الى ٠،٦٧ اذا ما استثنيت صناعة المفروشات ويكون ٠،٤٤ من التشتت في الحماية الفعلية سببه التغيرات في الاسهام في الاهداف القومية ٠ ولكن اذا ما حذف من الحسابات متغيري النقد الاجنبي . يرتفع المعامل الى ٠،٧٩ وهذا يكون ٠،٦٢ من التشتت سببه الاختلاف في الاسهام النسبي للدخل القومي والعمالة ٠ وعندما نربط الحماية الفعلية بنسبة العمالة والقيمة المضافة كمؤشرين للدلالة على حجم وقوة الصناعة يزيد المعامل الى ٠،٩١ ٠

وقد بلغ المعامل ذروته في علاقة الحماية الفعلية وحصة العمالة اي ٠،٩٣ و٠،٨٦ بالتوالي ٠ ومع اضافة متغيرات اخرى الى العمالة تنقص قيمة عوامل الارتباط ٠ هذه كانت النتيجة في كل الحالات ، الا عندما قورن الاسهام المرجح للاهداف القومية وللعمالة بالحماية ٠ في هذه الحالة ازداد التشتت المفسر Explained Variation من ٠،١٠ الى ٠،٢٠ وكما يظهر في جدول رقم (٦) فان الاسهام المرجح للدخل القومي وللعمالة كانا اقل ارتباطا بالحماية الفعلية من حصة القيمة المضافة والعمالة ٠ ومع اخذ جميع الاهداف في الاعتبار ينخفض معامل الارتباط الى درجة دنيا تبلغ ٠،٠٦ ٠

الخلاصة :

لقد تبين مما سبق ان العامل الرئيسي في تفسير الفروقات بين مختلف سياسات الحماية الجمركية هو حصة الصناعة من العمالة في لبنان ٠ هذا العامل يمكن تفسيره الى حد كبير بالضغوطات السياسية الكبيرة التي تفرضها بعض الصناعات من اجل الحصول على الحماية الجمركية ٠ ولقد أظهر البحث كذلك بأنه كلما زادت الاهداف الوطنية من معامل الارتباط ، كلما صعب تفسير التشتت من خلال مجموع هذه الاهداف ٠ اما نسبة العمالة فهي من اكثر الاهداف ارتباطا بالحماية الجمركية ٠ على عكس الاسهام في توفير النقد الاجنبي وفي تصحيح ميزان المدفوعات فارتباطهم سلبي في اغلب الاحيان ٠ وتظهر الاحصاءات بان صناعة المفروشات في لبنان هي على درجة عالية من الحماية ، ولا تفسر هذه الحماية نسبة العمالة في تلك الصناعة حيث تبلغ ١١،٩ بالمائة فقط ، بالاضافة فان هذه الصناعة تعمل على تشويه النتائج المترتبة على تحليل الاحصاءات الجمركية ٠

وهكذا نرى ان الجو السياسي في لبنان والذي يحتم دراسة كل حالة على حدة في تقييم الحمايات الجمركية . واحتسابها على اساس فرق الاسعار بين المستوردات والمصنوعات المحلية لم يؤد الى منح الحماية الى تلك الصناعات التي تساهم في انماء الدخل القومي وفي تحقيق الاهداف الوطنية العامل الذي يجب ان يكون على اكبر درجة من الاهمية في وضع التعريفات الجمركية ٠ ولذا يجب اعادة النظر في هيكل الحماية الجمركيةحتى ترتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد القومي والاهداف العامة ٠

المراجع

1. Atallah A., and Khlat, S.; «The industrial sector. Development and Problems». Beirut: Office of Industrial Development. 1969.

2. Balassa. Bela; «Tariff Protection in Industrial Countries: An Evaluation». **Journal of Political Economy,** Dec., 1965, Vol. 73 N° 6, pp. 573-594.

3. Basevi, G.; «The United States Tariff Structure: Estimates of Effective Rates of Protection of U.S. Industries and Industrial Labor.» **Review of Economics and Statistics,** Vol. 48, N° 2, May 1966, PP. 147-161.

4. Eysenback, M.L.; «A Note on Growth and Structural Change in Pakistan's Manufacturing Industry: 1954-1964.» **Pakistan Development Review,** Spring 1969. Vol. IX. N° 1. PP. 58-65.

5. Lewis, Stephen R., and Qureshi, Sarfraz k. «The Structure of Revenue from Indirect Taxes in Pakistan. «**Pakistan Development Review,** Autumn 1964, Vol. IV, N° 3, PP. 491-526.

6. Ministry of Planning; **The Six Year Development Plan (1972-1977),** Beirut, Ministry of Planning. 1972.

7. Radhu. Ghulam M.; «The Rate Structure of Indirect Taxes in Pakistan.» **Pakistan Development Review,** Autumn 1964, Vol. IV, N° 3, PP. 527-551.

8. Soligo, Ronald, and Stern Joseph J.; «Tariff Protection, Import Substitution and Investment Efficiency», **Pakistan Development Review,** Summer 1965, Vol. V, N° 2, PP. 249-270.

9. Sundararajan, V.; «The Impact of the Tariff on Some Selected Products of the U.S. Iron and Steel Industry; **Quarterly Journal of Economics,** November 1970. Vol. LXXXIV. N° 4. PP. 590-610.

10. United Nations, **Prospects for Increased Exports of Manufactures and Semi-Manufactudes from the Developing Countries,** (U.N. conference on Trade and Development. TD/B/C.2/79, 1969).